

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/6
7 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة

بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣(ج) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً بالفقرتين ٢(أ) و٢(ب) من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥

استعراض المعلومات المقدمة من الهيئات والصناديق والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن أنشطتها الرامية إلى دعم تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأطراف المتأثرة من مناطق خلاف أفريقيا

مذكرة من إعداد الأمانة

موجز

١- تستعرض هذه الوثيقة التقارير التي قدمتها حتى تاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكذلك المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة لدى مؤتمر الأطراف بشأن الأنشطة التي قامت بها دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان الأطراف المتأثرة من مناطق خلاف أفريقيا من سنة ٢٠٠٢ إلى اليوم. وقد حاولت الأمانة أن تأخذ في الاعتبار جميع هذه التقارير البالغ عددها ١٦ والمقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وستنشر جميع التقارير الواردة بعد التاريخ المشار إليه أعلاه على موقع الأمانة على شبكة الإنترنت: <<http://www.unccd.int>>.

٢- وتدل المعلومات المقدمة والمستعرضة في هذه الوثيقة على المشاركة النشطة لهذه المنظمات، وفقاً لمجالات اختصاص كل منها، في عملية تنفيذ الاتفاقية في مناطق خلاف أفريقيا.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥ - ١	أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية
٤	١١٤ - ٦	ثانياً - هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
٤	٩ - ٦	ألف - اتفاقية التنوع البيولوجي
٥	١٣ - ١٠	باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٥	١٨ - ١٤	جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
٦	٣٩ - ١٩	دال - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٩	٥٧ - ٤٠	هاء - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
١١	٧٠ - ٥٨	واو - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٢	٧٢ - ٧١	زاي - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
١٣	٩٥ - ٧٣	حاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٦	٩٩ - ٩٦	طاء - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
١٦	١٠٧-١٠٠	ياء - جامعة الأمم المتحدة
١٨	١١١-١٠٨	كاف - البنك الدولي
١٨	١١٤-١١٢	لام - منظمة الصحة العالمية
١٩	١٣١-١١٥	ثالثاً - المنظمات الحكومية الدولية الأخرى
١٩	١١٩-١١٥	ألف - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
١٩	١٢٥-١٢٠	باء - المنظمة العربية للتنمية الزراعية
٢٠	١٢٩-١٢٦	جيم - الوكالة الفضائية الأوروبية
٢١	١٣١-١٣٠	دال - منظمة المؤتمر الإسلامي
٢١	١٣٤-١٣٢	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - عملاً بالمقرر ١١/م-أ ١ بشأن إجراءات تبليغ المعلومات واستعراض التنفيذ، قام مؤتمر الأطراف، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) تشجيع هيئات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى على أن توفر، حسب الاقتضاء، ما يلزم من معلومات بشأن أنشطتها الرامية إلى دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية؛

(ب) طلب إلى الأمانة أن تجمع المعلومات الواردة من هيئات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لدعم تنفيذ الاتفاقية.

٢ - وبموجب المقرر ١/م-أ ٥، أنشأ مؤتمر الأطراف لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية لمساعدة مؤتمر الأطراف على القيام باستعراض تنفيذ الاتفاقية بصورة منتظمة.

٣ - وينص نفس المقرر ١/م-أ ٥ على أن تدرس عملية الاستعراض، في جملة أمور، التقارير التي تقدمها الأطراف والمعلومات والمشورة التي تقدمها الآلية العالمية ولجنة العلم والتكنولوجيا، إضافة إلى التقارير المقدمة من هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى وأية تقارير أخرى قد يطلبها مؤتمر الأطراف.

٤ - وينص المقرر ٩/م-أ ٧ على أن تقوم اللجنة في دورتها الخامسة، في جملة أمور، باستعراض المعلومات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، ومن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بشأن أنشطتها الرامية إلى دعم تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأطراف المتأثرة في مناطق خلاف أفريقيا.

٥ - ومن أجل الامتثال لأحكام المقررات ١١/م-أ ١ و ١٠/م-أ ٥ و ٩/م-أ ٧، وجهت الأمانة رسائل تذكير إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإلى المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة، داعية إياها إلى تقديم تقاريرها. وعملاً بالممارسة المتبعة، طلبت الأمانة إلى المنظمات غير الحكومية أن تقدم مساهماتها مباشرة إلى مراكز التنسيق الوطنية لديها للتأكد من أن التقارير تشمل مساهمات المجتمع المدني تمشياً مع نهج "البدء من القاعدة". وبناء على ذلك، قدمت أغلبية المنظمات غير الحكومية تقاريرها عن طريق مراكز التنسيق الوطنية وأدجتها في التقارير الوطنية مباشرة. وأعدت الأمانة الملخصات التالية على أساس المساهمات التي وردت إليها حتى تاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ثانياً - هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

ألف - اتفاقية التنوع البيولوجي

٦- تواصل اتفاقية التنوع البيولوجي دعمها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال التنفيذ الجاري لبرنامج العمل المشترك المعني بالتنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة والمشاركة المستمرة ضمن فريق الاتصال المشترك بين اتفاقيات ريو.

٧- واتخذ مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في دورته الثامنة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٦، عدداً من المقررات لدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (انظر UNEP/CBD/COP/8/31):

(أ) يشجع المقرر ٢/٨ الأطراف على تعزيز التآزر بين الاتفاقيتين واعتبار برنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي المعني بالتنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة وبرنامج العمل المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أسساً لوضع أنشطة مشتركة على المستوى الوطني لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاث؛

(ب) تطلب الفقرة ١١(ب) من المقرر ٢/٨ إلى الأمين التنفيذي تعزيز تنفيذ برنامج العمل المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك تبسيط عملية تقديم التقارير الوطنية؛

(ج) وتطلب الفقرة ١١(هـ) من المقرر ٢/٨ إلى الأمين التنفيذي الاعتماد على نتائج حلقات العمل الإقليمية المعنية بالتآزر التي تنظم بصفة مشتركة بين اتفاقيات ريو الثلاث في إعداد وثيقة يستعرضها مؤتمر الأطراف، ودعوة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للقيام بنفس العمل، وتقديم الوثيقة الناتجة لتستعرضها مراكز التنسيق في الاتفاقيتين. وعلى هذه الوثيقة أن:

١٠ تحديد الأنشطة ذات الأولوية التي ستنفذها الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة بما في ذلك إجراءات الدعم التي يتخذها الأمينان التنفيذيان لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتعزيز عملية تحقيق أهداف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالأراضي الجافة وشبه الرطبة؛

١١ تحديد الاحتياجات من القدرات اللازمة لتيسير تنفيذ الأنشطة المشار إليها في الفقرة ٧(ج)(١) أعلاه؛

١٢ تحديد العقبات الرئيسية التي يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالأراضي الجافة وشبه الرطبة ومواصلة تحديد سبل التغلب على هذه العقبات.

٨- بمناسبة السنة الدولية للصحارى والتصحر، قررت اتفاقية التنوع البيولوجي الاحتفال باليوم الدولي للتنوع البيولوجي (٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦) تحت موضوع "حماية التنوع البيولوجي للأراضي الجافة". وقد دعمت اتفاقية التنوع البيولوجي الاحتفال بهذا اليوم من خلال توزيع مواد تشدد على أهمية التنوع البيولوجي للأراضي الجافة والروابط القائمة بين التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وضرورة مواصلة الجهود لمكافحة التصحر.

٩- وستعقد اتفاقية التنوع البيولوجي أيضاً حلقة عمل تآزرية إقليمية في آسيا أو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتعلق بتعزيز تنفيذ برنامج العمل المعني بالتنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة على المستوى المحلي، وذلك بالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتنظر من المشاركين تقديم اقتراحاتهم وتوجيهاتهم عن أفضل الطرق لتعزيز التآزر بين الممارسين على المستويين المحلي والوطني؛ وتبادل المعلومات والخبرات بشأن بناء القدرات من أجل تنفيذ اتفاقيات ريو؛ وإعطاء أمثلة على خطط العمل ذات الصلة واقتراحات لمشاريع محددة لتحقيق أهداف عام ٢٠١٠ في الأراضي الجافة وشبه الجافة.

باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٠- تدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق عدد من المشاريع والمنشورات وحلقات العمل.

١١- وبالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في المجال الزراعي زودت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حكومات إكوادور وبوليفيا وبيرو بنظم معلومات تتصل بمؤشرات قياس الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للتصحر. ونتيجة لهذا المشروع، نشرت اللجنة كتاباً بعنوان: *Pobreza, Desertificación y Degradación de los Recursos Naturales*.

١٢- وقدمت مساعدة تقنية إضافية لبرنامج العمل دون الإقليمي للتنمية المستدامة لمنطقة بونا الأمريكية، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير موافقة المجتمعات المحلية البوليفية والأرجنتينية.

١٣- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً اجتماعين لمناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما نظمت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بمساعدة العديد من المؤسسات، حلقة دراسية بشأن مساهمة التعدين في التنمية المستدامة لمنطقة بونا أمريكانا تستهدف تشجيع الاستثمار بغية تقليل تقليص الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لهذا النشاط على تدهور الأراضي. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، نظمت اللجنة حلقة عمل بشأن استدامة العمليات والآثار ورصدها بغية مكافحة التصحر وبهدف توفير منهجيات للمواءمة بين أنشطة مكافحة التصحر وتقييمها.

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

١٤- تعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تقريرها المعنون *تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا المتعلق بتنمية الموارد المائية الذي شددت في العدد الأول منه، على قابلية المنطقة للتأثر بالجفاف* وأذكت الوعي بأهمية وضع تدابير إقليمية لاكتشاف الجفاف والوقاية منه والتأهب له والتخفيف من آثاره.

١٥- منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا هي أشد مناطق العالم ندرة في المياه، فهي تضم ما يقرب من ٥ في المائة من سكان العالم، وأقل من ١ في المائة من موارد المياه العذبة فيه. وقد ازدادت قابلية البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للإصابة بالجفاف بسبب النمو الديمغرافي والاقتصادي الذي تشهده، وازدياد ندرة المياه وأنماط استخدام الموارد المائية والأراضي.

١٦ - ويتخذ الجفاف في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بعداً دولياً أيضاً، لأن المجاري المائية الرئيسية الثلاثة تعبر الحدود الوطنية.

١٧ - وقد تم القيام بدراسات إفرادية في الأردن والجمهورية العربية السورية واليمن، التي يتميز عدد سكان الأرياف/المناطق الزراعية فيها بأنه كبير نسبياً، كما يتسم وصولها إلى موارد المياه العذبة حالياً بأنه محدود.

١٨ - وفي أعقاب حالات الجفاف المدمرة التي حدثت في السنوات الأخيرة، قامت حكومات كثيرة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا باتخاذ خطوات لتطوير قدراتها على التأهب لمواجهة الجفاف، لكن ما زال هناك افتقار إلى الوعي بالجفاف وآثاره، وإلى القدرة على التخفيف من آثاره. وقد أثر الجفاف الذي شهدته المنطقة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ على كل بلد بطريقة مختلفة. وبالتالي يجب أن تدرس أبحاث الجفاف على المستوى الإقليمي طرق تأثير العوامل غير المناخية على قابلية المجتمع للتضرر من الجفاف، وكيف يمكن أن يساهم التخطيط لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره في تخفيض القابلية للتضرر منه.

دال - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٩ - ينعكس القلق المزدوج بشأن الأمن الغذائي وحفظ الموارد في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي يتضمن إشارة خاصة إلى دعم الاتفاقيات البيئية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٠ - ومن المبادرات الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة، البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي يهدف إلى تعزيز خطط العمل الوطنية لمكافحة الجوع ويشدد على اتخاذ تدابير على الصعيد المحلي. وتشجع المبادرة عدداً من الإجراءات ذات الصلة المباشرة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مثل مراقبة الموارد المائية، وحماية التربة واستصلاحها وتنويع التقنيات الزراعية.

٢١ - وفي مجال تنمية الغابات، أطلق الكثير من البلدان المتأثرة من التصحر عمليات تخطيط/برمجة وطنية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة.

٢٢ - وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة بعدد من البرامج الكبيرة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك تحديداً في إطار البرنامج التنفيذي رقم ١٥ لمرفق البيئة العالمية المتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي.

٢٣ - وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بادرت منظمة الأغذية والزراعة وأعدت تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة المستخدم لاستحداث أدوات وأساليب لتقييم تردي الأراضي وقياس طبيعة هذا الترددي ومداه وحدته قياساً كمياً.

٢٤ - بعد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمشروع مرفق تطوير المشروع - ألف التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، وإنجازه من قبل منظمة الأغذية والزراعة في الفترة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، جاءت وثيقة مشروع تطوير المشروع - باء لتنفذ بدورها خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وأسفر هذا عن وضع استراتيجية لقياس تردي الأراضي على النطاقين العالمي والمحلي قياساً كميّاً، وتم اختبار نهجها في ثلاثة بلدان رائدة (الأرجنتين والسنغال والصين). وعقب ذلك، أعدت وثيقة مشروع كاملة أقرتها مجموعة موسعة من البلدان الرائدة في عام ٢٠٠٥، وبدعم إضافي من الجهات المانحة (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز الدولي للمراجع والمعلومات المتعلقة بالتربة، وجامعة الأمم المتحدة، والعرض العالمي العام لمناهج الصيانة وتكنولوجياها، والشبكة العالمية للغطاء الأرضي). وبدأ المشروع في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بميزانية تبلغ أكثر من ١٦ مليون دولار أمريكي لفترة أربع سنوات.

٢٥- وما فتئت منظمة الأغذية والزراعة تقدم بصفة منتظمة المشورة التقنية إلى جهاز المعلومات المالية الخاص بتردي الأراضي التابع للآلية العالمية، وتساعد الآلية العالمية في تطبيق نظام جهاز المعلومات المالية الخاص بتردي الأراضي على المستوى القطري. كما أنشأت موقعاً خاصاً بالتصحر على شبكة الإنترنت يمكن أن يستخدمه مباشرة أصحاب المصلحة المعنيين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٦- وقدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم للجهود التي يبذلها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مجال إزالة الأحراج وتدهور الغابات، بما في ذلك عملية طهران أو مبادرة "البلدان القليلة الغطاء الحرجي"، التي تهدف إلى إرشاد البلدان القليلة الغطاء الحرجي إلى وضع سياسات حرجية محددة.

٢٧- وقد وُضع عدد من المبادئ التوجيهية التقنية التي تغطي مواضيع مثل حفظ التربة والري وإدارة المراعي وتربية الماشية وحفظ الغابات. وما يزيد عن ١٠٠ من هذه المنشورات متاح الآن على أقراص مدمجة، كما توجد معلومات أكثر على الموقع الإلكتروني الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة الخاص بالتصحر.

٢٨- وتواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم للعديد من الشبكات العالمية والإقليمية المعنية بتردي التربة ومشاكلها، وذلك بالتعاون مع ما يقرب من ٤٠ مؤسسة مشاركة/بلداً مشاركاً بما في ذلك الشبكة الآسيوية لحفظ التربة في المناطق الاستوائية الرطبة، والعرض العالمي العام لمناهج الصيانة وتكنولوجياها، وشبكة الحرجة الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ، والشبكة الآسيوية لإدارة مستجمعات المياه على أساس المشاركة.

٢٩- ولدى منظمة الأغذية والزراعة أكثر من ١٠٠ مشروع ميداني قائم مرتبط بصفة مباشرة بتقييم ومراقبة التصحر. وشاركت المنظمة أيضاً، حيثما أمكن، في إعداد برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وقد أدت دوراً أساسياً في إعداد برامج كل من إيران والجمهورية الدومينيكية والصين وكوبا ولبنان وهاييتي واليمن، كما لعبت دوراً في إعداد برامج كثير من البلدان الأخرى.

٣٠- ويمكن توضيح الأنشطة الأقاليمية من خلال المشروع الأقاليمي المعني بحفظ المرتفعات وتنميتها التشاركية في باكستان وبوروندي وبوليفيا وتونس ونيبال، الذي نفذته منظمة الأغذية والزراعة ومولته إيطاليا.

٣١- وفي السنوات الأخيرة، نظّم المكتب الإقليمي للشرق الأدنى والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، عدد كبير من الاجتماعات الإقليمية المتعلقة بالحد من التصحر.

٣٢- وفي آسيا، قدمت منظمة الأغذية والزراعة خلال عام ٢٠٠٥ مساعدة لأكثر من ٢٠ مشروعاً وطنياً يُعنى بإدارة الثروات الطبيعية والنظم الزراعية وحفظ التربة والمياه، كما قدمت الدعم لشبكة الحراجة الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ وحفظ التربة في ١٧ بلداً (انظر تقييم منظمة الأغذية والزراعة لحالة تردي التربة التي تسبب فيها الإنسان في جنوب آسيا وجنوب شرقها وحفظ الأراضي في آسيا والمحيط الهادئ).

٣٣- وفي أمريكا اللاتينية، شاركت منظمة الأغذية والزراعة في أنشطة تدعم بشكل مباشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستويين الوطني والإقليمي، وهناك حوالي ٣٠ مشروعاً جارياً من المشاريع الميدانية الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة التي تتناول التنمية الريفية المستدامة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة.

٣٤- في شباط/فبراير ٢٠٠٤، عُقدت حلقة عمل تناول تردي الأراضي في منطقة الكاريبي في ترينيداد، ترينيداد وتوباغو، أسفرت عن إنشاء مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي. وتتعرف جميع الوكالات الآن بهذه المبادرة بوصفها المظلة التي ينبغي أن تنفذ في ظلها جميع المبادرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي في منطقة الكاريبي.

٣٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، شاركت منظمة الأغذية والزراعة بصفتها عضواً في اللجنة التوجيهية لمشروع مرفق البيئة العالمية/مرفق تطوير المشروع - باء المعنون "منع تردي الأراضي في النظم الإيكولوجية للجزر الصغيرة في منطقة الكاريبي من خلال الإدارة المستدامة للأراضي". وتشارك المنظمة أيضاً بصفتها وكالة متعاونة في مشروع مرفق تطوير المشروع - باء المعنون "الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه الدولية في أرتيبونيت" والذي يُنفذ في الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

٣٦- وتشارك منظمة الأغذية والزراعة أيضاً في مشروع "تعزيز الأمن الغذائي للجماعة الكاريبية/المنتدى الكاريبي" الذي يتم تنفيذه في ١٣ بلداً من بلدان منطقة الكاريبي في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧.

٣٧- تشجع مشاريع البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما في أمريكا الوسطى وفترويل والمكسيك، ممارسات إدارة موارد الأراضي الرامية لمكافحة تردي الأراضي ولتوفير المزيد من الموارد المائية لإنتاج المحاصيل وحفظ الأراضي على المستوى المحلي.

٣٨- وتعتقد منظمة الأغذية والزراعة أن هناك حاجة للالتزام أقوى من قبل الفاعلين الوطنيين الرئيسيين المعنيين بالتصحر، فضلاً عن بذل المزيد من الجهود على المستوى الدولي لتنفيذ تدابير ذات أهداف جيدة التحديد في أكثر المناطق تأثراً.

٣٩- ومنظمة الأغذية والزراعة مصممة على أن تعمل كل ما في وسعها من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية في حدود مواردها، وعلى مواصلة تطوير أنشطتها العادية، مع إعطاء أعلى أولوية لدعم الأمن الغذائي في إطار التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

هاء - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٤٠ - يكرّس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عمله للحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال تمكين سكان هذه المناطق، مع التشديد في الوقت الراهن على حفظ التربة والمياه. ويمكن للصندوق، بوصفه الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية المرتبطة بالآلية العالمية فيما يتعلق بتردي الأراضي، أن يربط بين تردي الأراضي والحد من الفقر والشواغل الإنمائية.

٤١ - وتشمل المبادرات على المستوى العالمي التوعية بدور المرأة الريفية في مكافحة التصحر. ويضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضاً بعدد من المشاريع التي تركز على قضايا الجنسين، بما في ذلك المشاريع التي تهدف إلى التخفيف من أعباء عمل نساء السكان الأصليين في الصين، وتعزيز معارف نساء السكان الأصليين في الهند، ومبادرة جنوب آسيا لتمكين المزارعات عن طريق برامج التبادل والتدريب الخاصة بالمجتمعات المحلية.

٤٢ - ويهدف مشروع مشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق البيئة العالمية تبلغ تكلفته ١,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى المساهمة في تطوير القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي المتعلق بإدارة المستدامة للأراضي، كما سيقوم بتعزيز قدرات ٥٥ بلداً في إعداد تقاريرها الوطنية الثالثة المقرر تقديمها إلى الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف.

٤٣ - وتعمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ على نحو وثيق مع الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية لوضع وتنفيذ برامج لمكافحة تردي الأراضي. وسوف تدعم تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المرتفعات ومناطق الري المطري عن طريق البحوث المتعلقة بالابتكارات التقنية والمؤسسية في مجالي الزراعة والحراجة الزراعية.

٤٤ - في جنوب آسيا، يهدف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج التنفيذي رقم ١٥ لمرفق البيئة العالمية إلى إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتأثرة من جراء تسونامي في سري لانكا من أجل توفير خدمات نظام إيكولوجي كاملة، بما في ذلك التكيف مع الظواهر المناخية بالغة القسوة. وتشمل المشاريع الأخرى في المنطقة مشروعاً لتأمين سبل المعيشة للأسر الريفية المتأثرة بالزلازل في غوجارات في الهند، ومشاريع لتنمية المناطق في مقاطعة الحدود الشمالية الشرقية والمناطق القبلية الجنوبية في باكستان، وبرنامج للحراجة وتربية الحيوان في نيبال على أساس الحياة الإيجارية.

٤٥ - وفي جنوب شرق آسيا، يهدف مشروع إقليمي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق البيئة العالمية إلى تحقيق التنمية المستدامة مع القيام، في الوقت نفسه، باستصلاح الغابات المتردية ومكافحة تردي الأراضي الخثية. وتُنفذ في كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا مشاريع تُعنى بالحد من الفقر وتنويع مصادر الدخل وإدارة الموارد في المناطق الريفية.

٤٦ - وفي شرق آسيا، يسعى مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق البيئة العالمية للحفاظ الإيكولوجي للأراضي الجافة في الصين واستصلاحها إلى تشجيع الأخذ بنظام إيكولوجي متكامل في برامج الصين الرئيسية المتصلة بتردي الأراضي. وتركز مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على بناء هيكل أساسي للخدمات

الزراعية والاجتماعية، وتطوير قدرات الموارد البشرية ووضع مخطط لمنح القروض الصغيرة للمستفيدين. وينفذ الصندوق أيضاً عدداً من البرامج التي ترمي إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية في البلاد.

٤٧- ويسعى برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في منطقة المحيط الهادئ إلى دعم فرص كسب العيش المستدامة، ولا سيما للشباب والنساء، في المجتمعات الريفية النائية تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٨- وفي آسيا الوسطى، سيواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تركيزه على مربي المواشي ويشارك في إدارة المراعي القائمة على المشاركة. وقد شارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضاً على نحو وثيق في مبادرة بلدان آسيا الوسطى بشأن الإدارة المستدامة للأراضي وسيواصل العمل على دعمها مع جميع الشركاء المعنيين.

٤٩- وفي غرب آسيا، يدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية البحوث المتعلقة بما يلي: أنواع المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة وفقرة التربة؛ وجدوى الاستعاضة عن المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من المياه بمحاصيل ذات قيمة مرتفعة وتستهلك القليل من الماء؛ وتسخير التكنولوجيا لتحسين كفاءة استخدام المياه. وهناك مشاريع للاستخدام المستدام للأراضي والموارد المائية قيد الإنجاز في الأردن والجمهورية العربية السورية واليمن.

٥٠- وأنشئت آلية تمويل مبتكرة وهي "مكافأة فقراء المرتفعات في آسيا عن الخدمات البيئية" يتم من خلالها مكافأة المجموعات التي يستهدفها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن الخدمات البيئية التي يقدمونها.

٥١- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جهوده لمد يد العون للفقراء في المناطق الريفية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية للمجتمعات المحلية وعلى تأمين حقهم في إدارة الموارد الموجودة في أراضيهم.

٥٢- وتتضمن الجهود المبذولة للحد من الفقر في أمريكا الشمالية/الوسطى مشروعاً للتنمية المستدامة لصالح الجماعات الريفية وجماعات السكان الأصليين في المنطقة شبه القاحلة الواقعة شمال غرب المكسيك، ومشروعاً لتنمية المناطق الريفية في المنطقة الشرقية في السلفادور.

٥٣- وفي أمريكا الجنوبية، ينسجم مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق البيئة العالمية بشأن الإدارة المستدامة للأراضي في المناطق شبه القاحلة في شمال شرق البرازيل مع الأولويات الوطنية للحد من الفقر، والتنمية المستدامة وحماية البيئة وبمثل، حسب وزارة البيئة، واحداً من أكثر أنشطة الدعم الملموسة لتنفيذ برنامج العمل الوطني.

٥٤- وتجري حالياً أيضاً مشاريع لتنمية المناطق الريفية في الأرجنتين وإكوادور وفتزويلا، وتنفذ مشاريع تتناول سبل كسب العيش والتصحر وإدارة الموارد الطبيعية في بوليفيا وبيرو على التوالي.

٥٥- أنجزت شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية برنامج تعزيز تعميم المنظور الجنساني، الذي تشمل إنجازاته توعية الموظفين الرئيسيين في مشاريع الصندوق بقضايا الجنسين واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق المساواة بين الجنسين في أنشطة الاستثمار. وتشترط الآن المشاريع الجارية في عدد من البلدان المتأثرة بالجفاف أن تضم لجان مستخدمي المياه الجديدة والقائمة نساء في عضويتها.

- ٥٦ - وتهدف مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أوروبا الشرقية إلى وقف تزايد تلوث المياه والأراضي وتعرية التربة في المنطقة. وتتضمن المشاريع برامج لتنمية الأرياف في المناطق الجبلية والهضاب في أذربيجان وجورجيا.
- ٥٧ - وسيواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تركيزه على الحد من الفقر المدقع والجوع السائدين بين أفقر سكان الأرياف، كما سيواصل التوعية على الصعيد العالمي عن طريق الأنشطة الدولية والإقليمية ويتصدى، في الوقت نفسه، للأسباب الجذرية للتصحّر على المستوى المحلي ذاته.

واو - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ٥٨ - يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز التنمية المستدامة، وعلى الخصوص في المساهمة في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في خفض مستويات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- ٥٩ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق مع البلدان التي يشملها برنامجه، بحيث يدعم الجهود التي تبذلها للحد من الفقر، بما في ذلك مساعدتها على إعداد برامج العمل الوطنية وعلى إدماج برامج العمل الوطنية هذه وقضايا الإدارة المستدامة للأراضي ضمن الأطر الوطنية للتنمية والتخطيط. وكان الدعم الذي قدمه البرنامج للبلدان المتأثرة في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، يركز أساساً على وضع السياسات العامة وبناء القدرات وصياغة البرامج وتنفيذها.
- ٦٠ - وقد خصص اثنان وأربعون مكتباً قوطياً تابعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وآسيا وأوروبا موارد كجزء لا يتجزأ من البرنامج القطري الرامي إلى تنفيذ أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي.
- ٦١ - ومن خلال البرنامج المتكامل لتنمية الأراضي الجافة، يدعم مركز تنمية الأراضي الجافة عدداً من البرامج في الأردن وإيران والجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية ولبنان واليمن من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- ٦٢ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية بمساعدة ٦٦ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا على وضع مشاريع مؤهلة للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية غايتها التصدي لمشكلة تردي الأراضي والتصحر. ودبّر خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلاً لمساعدة ٣٥ بلداً من مجموعة أقل البلدان نمواً/الدول الجزرية الصغيرة النامية على إعداد تقاريرها الوطنية الثالثة التي يتعين تقديمها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- ٦٣ - وموّل برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية أكثر من ٧٥٠ مشروعاً في جميع أنحاء المعمورة منذ انطلاقه في عام ١٩٩٢. ويُنفذ هذا البرنامج حالياً في ٤٦ بلداً.
- ٦٤ - ويشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية اتباع نهج لا مركزي مبني على المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية. ويدعم الصندوق الجهود المبذولة للحد من الفقر من خلال برامج التنمية المحلية التي تُمنح إلى

الحكومات المحلية التي تتولى إدارتها. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعم لبنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكمبوديا واليمن.

٦٥ - وتمثل مبادرة المجتمعات المحلية الخاصة بالمياه آلية لتمويل الإدارة المجتمعية لإمدادات المياه والمرافق الصحية ومستجمعات المياه، وتدعم بلداناً في أمريكا اللاتينية في وضع مختلف البرامج ذات الصلة بالمياه.

٦٦ - أما المبادرة المعنية بالفقر والبيئة فهي برنامج لتطوير القدرات يشترك في قيادته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويرمي إلى مساعدة البلدان على إدماج شواغل الفئات الفقيرة والمستضعفة المتعلقة بالبيئة وسبل كسب العيش في السياسات والخطط الوطنية.

٦٧ - وفي عام ٢٠٠٥، وكجزء من المبادرة الحيوية العالمية بشأن الأراضي الجافة، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور ريادي في وضع ورقات التحدي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي الجافة. وتدرج المعلومات والآراء التي خرج بها المنتدى الإلكتروني الذي نُظّم عقب ذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في خطة عمل تقترح خطوات ملموسة للحد من الفقر في الأراضي الجافة في العالم.

٦٨ - وشدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير شراكات ملائمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة كوبا على وضع برنامج شراكة قطرية مع مرفق البيئة العالمية؛ وفي آسيا الوسطى، كان البرنامج شريكاً نشطاً لمصرف التنمية الآسيوي في إطار مشروع الإدارة المستدامة للأراضي التابع لمبادرة بلدان آسيا الوسطى بشأن الإدارة المستدامة للأراضي. وقدم البرنامج أيضاً مساعدة لبلدان المحيط الهادئ لتطوير شراكة شاملة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي مع المنظمات الإقليمية (ولاسيما البرنامج الإقليمي للبيئة في جنوب المحيط الهادئ) ومنظمة الأغذية والزراعة. وتبذل جهود مماثلة في منطقة البحر الكاريبي عن طريق المعهد الكاريبي للصحة البيئية وأمانة المجموعة الكاريبية. وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع برنامج شراكة قطرية خاصة بالهند (بالتعاون مع البنك الدولي) وقاد عملية مماثلة بالنسبة لإندونيسيا ومصر.

٦٩ - وسيتابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط استحداث برامج جديدة لدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مثلاً في مناطق حفظ إنتاجية التربة، والإدارة المستدامة للغابات وتأمين حيازة الأراضي، والرعي المستدام، والتخفيف من حدة الجفاف والإدارة المتكاملة للأراضي والمياه.

٧٠ - وسيكثف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهوده لتعبئة تمويل إضافي لتنفيذ الاتفاقية، وفي الوقت نفسه سيواصل تقديم مساعدته إلى البلدان لتفي بواجباتها تجاه الاتفاقية ولتدرج الإدارة المستدامة للأراضي والسياسات الأخرى للاتفاقية في الأطر الإنمائية الوطنية.

زاي - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٧١ - استضافت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحدة التنسيق الإقليمية الآسيوية منذ عام ٢٠٠١ ووفرت لها أماكن المكاتب والدعم الإداري للاضطلاع بعملها. وتوفر اللجنة أيضاً الدعم في مجال خدمات

السكرتارية لبرنامج شمال شرق آسيا دون الإقليمي للتعاون البيئي متيحة بذلك الفرصة للبلدان الأعضاء لاستكشاف تدابير مشتركة لمكافحة التصحر على الصعيد دون الإقليمي. وفي هذا الإطار، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الخطة الإقليمية الرئيسية لمنع ومراقبة الغبار والعواصف الرملية في شمال شرق آسيا. وتتكون الخطة الرئيسية من عنصرين أساسيين هما: إنشاء نظام إقليمي للرصد والإنذار المبكر (يركز التقييم على الآليات المؤسسية، والتكنولوجيات والعمليات المرتبطة برصد الغبار والعواصف الرملية)؛ ووضع استراتيجية للاستثمار في مجال منع ومراقبة الغبار والعواصف الرملية غرضها أن توضع، لفائدة الشركاء، توجيهات تتعلق بالمشاركة في مشاريع الشرح العملي.

٧٢- وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإدارة الحكومية للغابات في الصين ووزارة الطبيعة والبيئة في منغوليا، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروعاً متوسط الحجم يحمل عنوان "مشروع الشرح العملي المشترك المتعلق بمنع ومراقبة الغبار والعواصف الرملية الناشئة في منطقتي إرليانغوت (الصين) - زامين أوود (منغوليا)".

حاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٧٣- قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعدد من الأنشطة للاحتفال بالسنة الدولية للصحارى والتصحر. وبالتعاون مع نخبة مختارة من الوكالات المتخصصة والخبراء، أعد البرنامج تقرير "التوقعات الصحراوية في العالم" الذي طُرح في اليوم العالمي للبيئة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. كما شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم مؤتمر بشأن "مستقبل الأراضي الجافة"، عقد في تونس في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويساهم حالياً في تنظيم مؤتمر دولي بشأن التصحر والسياسات الدولية الواجبة من المقرر عقده في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٧٤- وخلال الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجزء الخاص بالفرص الاقتصادية في الأراضي الجافة، وعقد لقاء على هامش الدورة يتعلق بإدارة بيئات الأراضي الجافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والبرنامج أيضاً شريك في التحالف الجديد لمكافحة تردي الأراضي في أفريقيا (مبادرة تير أفريكا (TerrAfrica) الذي انطلق خلال الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

٧٥- وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة عمل رفيعة المستوى للتفاكر بشأن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف تناولت تعميم المنظور البيئي إلى ما هو أبعد من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية (تموز/يوليه ٢٠٠٥، نيروبي، كينيا). ووافق الاجتماع على أنشطة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لضمان الدعم المتبادل بين أهداف المجتمعات البيئية والإنمائية.

٧٦- وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ ووضع مشاريع تتعلق بتردي الأراضي لثُمّول عن طريق مرفق البيئة العالمية.

٧٧- وتم تطوير مشروع بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية يتعلق بتقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة وحصل فيما بعد على موافقة مرفق البيئة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسيوفر مشروع

تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة أداة سياسية لتنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٧٨- وبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. تم بتمويل جزئي من مرفق البيئة العالمية تطوير مشروع مشترك بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، يتعلق بالتقييم الدولي لتسخير العلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية. وبدأ تنفيذ هذا المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وسيكتمل في ٢٠٠٧.

٧٩- ونتيجة للمشروع متوسط الحجم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية والذي يتعلق بالدعم الشامل لتيسير وضع وتنفيذ المشاريع المتعلقة بتردي الأراضي على نحو مبكر في إطار البرنامج التنفيذي ١٥ لمرفق البيئة العالمية، نُظمت سلسلة تتكون من تسع حلقات عمل إقليمية بشأن نهج مرفق البيئة العالمية المتمثل في الإدارة المستدامة للأراضي. وقد حضر حلقات العمل التسع ما يناهز ٤٠٠ مشارك من ١٣٠ بلداً.

٨٠- ونشأت عن المشروع العالمي لمرفق البيئة العالمية المتعلق بالتنوع البيولوجي ذي الصلة بتردي الأراضي والمعنون "الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي"، والذي تم تنفيذه في عدة بلدان في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، إمكانية لتوسيع العلاقات الدائمة والمثمرة بين العلماء والمزارعين. وأنتج المؤتمر أيضاً سلسلة من المخرجات تتضمن أعمالاً تحليلية وكتباً ومواد إلكترونية فضلاً عن التوصيات المتعلقة بالساسة العامة. وطوّرت مشروع "الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي" عدداً من مشاريع المتابعة على المستويين الوطني والدولي، ونظم دورات تدريبية وأصدر عدة منشورات.

٨١- وتتضمن المشاريع الموضوعية على المستوى الدولي مشروعاً متوسط الحجم يتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي في المناطق الجبلية في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين (إقليم يونان)؛ ومشروعاً متوسط الحجم يتعلق بالاستصلاح القائم على المجتمعات المحلية للأراضي المتردية في بلدان البلقان (بلغاريا، وتركيا، ومقدونيا، وصربيا والجبل الأسود)؛ ومشروعاً كامل الحجم يتعلق بـ "الإدارة المستدامة للأراضي في مرتفعات بامير وجبال بامير - آلاي - ومبادرة متكاملة وعابرة للحدود في آسيا الوسطى" (طاجيكستان، قيرغيزستان).

٨٢- وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عضو في المجلس التنفيذي والاتحاد المعني بتقييم الألفية للنظام الإيكولوجي، والذي يقيم ويضع تدابير للاستجابة تتعلق بالنهج متعددة النطاقات للنظم الإيكولوجية ذات الصلة بالأراضي الجافة.

٨٣- وقام البرنامج المتوسط الحجم لتقييم مخزونات الكربون العضوي في التربة وتغيره على النطاق الوطني بالتطوير والبيان العملي لأدوات عامة لقياس أثر إدارة الأراضي وسيناريوهات المناخ على احتباس الكربون في التربة.

٨٤- وما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل على تعزيز التعاون فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وهو الآن عاكف على تحديد السبل لموائمة متطلبات تقديم التقارير على المستوى الدولي ويساعد على إنشاء آليات منسقة لتقديم التقارير على المستوى الوطني. وقد أنهى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً يتعلق بتبسيط عملية تقديم التقارير الوطنية في إطار الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي.

- ٨٥- وفي عام ٢٠٠٦، مؤل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنتاج مجموعة مواد "شبكة العمل من أجل الأرض" بمناسبة السنة الدولية للصحارى والتصحر.
- ٨٦- وفي آسيا والمحيط الهادئ، يقوم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع استراتيجية إقليمية بشأن تردي الأراضي من أجل تحديد الأنشطة ذات الأولوية للتصدي لتردي الأراضي في المنطقة.
- ٨٧- وينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروع "تقديم الدعم من أجل تنفيذ خطة العمل البيئية الإقليمية في آسيا الوسطى"، وهو مشروع متوسط الحجم لمرق البيئة العالمية يسهم في الأولوية الاستراتيجية للمرفق المتمثلة في الإدارة المستدامة للأراضي (مشروع الإدارة المستدامة للأراضي - ١) ويتعلق ببناء قدرات محددة الأهداف.
- ٨٨- أصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة عضواً في اتفاق الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في منطقة آسيا الوسطى دون الإقليمية، وهو يشارك في تطوير المشروع المشترك بين الإدارة مرفق البيئة العالمية ومصرف التنمية الآسيوي الجاري في إطار مبادرة بلدان آسيا الوسطى بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والذي يهدف إلى مكافحة تردي الأراضي وتحسين سبل كسب العيش في المناطق الريفية في آسيا الوسطى.
- ٨٩- ويشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجهود المشتركة التي يبذلها مصرف التنمية الآسيوي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وحكومات بلدان شمال شرق آسيا لمعالجة مسألة الغبار والعواصف الرملية ضمن السياق العام لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.
- ٩٠- وبالتشاور مع حكومة منغوليا، يقوم المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتطوير مشروع "الإدارة المجتمعية المتكاملة للمراعي والتنوع البيولوجي في الأراضي الجافة والمياه الجوفية" في منغوليا بغية الحصول على دعم من مرفق البيئة العالمية.
- ٩١- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية بتطوير مشروع "مكافحة التصحر على الصعيد الإقليمي في جنوب آسيا: الصلة بين الزراعة والبيئة"، والذي يعالج الأسباب الجذرية لتردي الأراضي بفعل تدخل الإنسان، بما في ذلك الأبعاد المجتمعية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة.
- ٩٢- وبالتعاون مع عدة شركاء إقليميين، أنشأ مركز الموارد الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرفقاً للمعارف البيئية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، هو عبارة عن شبكة معلومات لا مركزية يمكن اعتبارها "دليلاً بيئياً" للقطاع البيئي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
- ٩٣- وفي غرب آسيا، ينسق المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برامج العمل دون الإقليمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وينفذ عدداً من الأنشطة في هذا الصدد، بما في ذلك مشاريع رائدة ناشئة تتعلق بـ "الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل مكافحة التصحر في غرب آسيا" وتهدف إلى إعادة تأهيل المناطق الجبلية والمراعي في أربعة بلدان واقعة غرب آسيا.

٩٤ - واحتفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة باليوم العالمي للبيئة في عام ٢٠٠٦ تحت شعار "لا تتخلوا عن الأراضي الجافة". وهو يعمل مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة على إعداد فيلم وثائقي وكتاب عن الصحارى العربية، يصدران في منتصف عام ٢٠٠٦. وشارك البرنامج أيضاً في عدد من المؤتمرات وحلقات العمل والعروض التقنية خلال عام ٢٠٠٥.

٩٥ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أُحرز تقدم في العديد من مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية المتعلقة بإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك مشروع مرفق تطوير المشروع - باء المعني بإدارة المستدامة للأراضي في إطار النظام الإيكولوجي لمنطقة غران تشاكو العابرة للحدود في أمريكا الجنوبية (الأرجنتين وباراغواي وبوليفيا). ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في شبكة التدريب البيئية المعنية بالحراثة الزراعية كما يساعد على إقامة الشراكة الكاربيية الخاصة بتدهور الأراضي.

طاء - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

٩٦ - نظراً لوجود العديد من مخيمات ومستوطنات اللاجئين على أراض قاحلة، تعي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بوجه خاص ما يخلفه اللجوء والعمليات ذات الصلة من آثار. وتشمل الأنشطة الرئيسية المضطلع بها للتصدي لهذه الآثار إدخال تحسينات على التقنيات الزراعية، والحراثة الزراعية، وإعادة التحريج، وتحسين إدارة ما يوجد من غابات ومن أحراج، وتحسين الممارسات المتعلقة بحفظ المياه والتربة، والتشجيع على استخدام موانع اقتصادية في استخدام الوقود، فضلاً عن مصادر الطاقة البديلة. وتتم إدارة ودعم جميع هذه الأنشطة على نحو فعال بفضل برنامج التوعية بالقضايا البيئية والمشاركة المجتمعية.

٩٧ - وتستفيد من مثل هذه التدخلات عدة بلدان، بما فيها إثيوبيا وبنغلاديش وتشاد وزامبيا والسودان وكينيا ونيبال.

٩٨ - وفي نيبال، يتم تزويد اللاجئين بالكبروسين لاستخدامه في الطبخ منذ عام ١٩٩٢. ويستفيد أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ لاجئ من الكبروسين كل شهر مع حصصهم من الغذاء، وبالتالي يقل الضغط على الغابات. وبالتعاون مع الاتحاد اللوثري العالمي، تجري مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أيضاً تجارب باستخدام قوالب الفحم الحجري والغاز الحيوي والطاقة الشمسية كوسائل مكملة لاستخدام الكبروسين الباهظ الثمن. وتشمل الجهود المبذولة للتخفيف من التدهور البيئي في بنغلاديش قيام الجماعات المحلية في مخيمات اللاجئين وحولها بغرس الأشجار ومكافحة تعرية التربة.

٩٩ - وبالإضافة إلى وجود طائفة واسعة من التدخلات التي يستفيد منها اللاجئون والمجتمعات المحلية على السواء، تعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أيضاً على نحو وثيق مع السلطات الوطنية والمحلية على إيجاد معالجات عملية ومناسبة للمسائل البيئية.

باء - جامعة الأمم المتحدة

١٠٠ - تتضمن المواضيع الرئيسية التي تناولتها جامعة الأمم المتحدة خلال العقد الفائت لدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ما يلي: تحسين الإدارة البيئية، والفهم الجيد للتكنولوجيات التقليدية لإدارة المياه في الأراضي الجافة، وتعزيز إدارة الأراضي، وخاصة في المناطق المهمشة.

١٠١- وكجهد منسق لبناء القدرات ولتمتين الروابط بين السياسات العامة والعلوم، تنفذ جامعة الأمم المتحدة مشروع الأربع سنوات المعني بالإدارة المستدامة للأراضي الجافة الهامشية في ثمانية بلدان (الأردن، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والصين، ومصر)، وذلك بالتعاون مع اليونسكو والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة. وفيما يتعلق بهذه الجهود، سينشر في عام ٢٠٠٦ مطبوع يرسم السياسة العامة لتطبيق التكنولوجيات التقليدية في الأراضي الجافة.

١٠٢- وساهمت جامعة الأمم المتحدة أيضاً في تقييم الألفية للنظام الإيكولوجي كما وشاركت في تقييم شامل للأراضي الجافة.

١٠٣- ومشروع "الإدارة المستدامة للأراضي في مرتفعات جبال بامير وجبال بامير - آلاي - مبادرة متكاملة وعابرة للحدود في آسيا الوسطى" هو مبادرة مشتركة بين جامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، ويتصدى هذا المشروع لمشكلتي تردي الأراضي والفقر المترابطين في واحدة من "النقاط الساخنة الحرجة في آسيا الوسطى" الحافلة بـ "أبراج المياه" الجبلية والتنوع الاحيائي. وتشمل أنشطة المشروع إعداد اقتراح تمويل والقيام بدورات تدريبية في طاجيكستان وقيرغيزستان.

١٠٤- وقُدمت اقتراحات لإدراجها ضمن برنامج عمل مرفق البيئة العالمية لحزيران/يونيه ٢٠٠٦، أما التمويل فهو معلق إلى حين استعراض مجلس مرفق البيئة العالمية للمشروع. وفي الوقت نفسه، حظي مشروع مجتمعي لاستصلاح الأراضي المتردية في بلدان البلقان بتمويل من مرفق تطوير المشروع - بآ التابع لمرفق البيئة العالمية في عام ٢٠٠٦.

١٠٥- وبالتعاون مع شركاء وطنيين في المنطقة، إضافة إلى اليابان، وضعت جامعة الأمم المتحدة مشروعاً خاصاً بإدارة المستدامة للأراضي في المناطق الجبلية في كل من: تايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين (إقليم يونان). ويهدف المشروع إلى توفير معارف جديدة وخيارات بديلة لإدماج المعارف المحلية ذات الآثار الإيجابية على الموارد الطبيعية ضمن السياسات ذات الصلة. ووافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية على منحة من مرفق تطوير المشروع - ألف لجامعة الأمم المتحدة لكي تقوم بمجهود بحثي محدد الأهداف لمدة أربع سنوات في إطار هذا المشروع.

١٠٦- وتقوم جامعة الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع يتعلق بإدارة المعارف بموله مرفق البيئة العالمية ويطلق عليه "المعارف من أجل الأراضي" (إدارة المعارف: الأراضي). ويساهم هذا المشروع في الإدارة المستدامة للأراضي. ووضعت جامعة الأمم المتحدة إطاراً لرصد وإدارة المعارف بحكم تعاونها الوثيق مع فريق مشترك بين الوكالات (مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية). ويساعد المشروع مرفق البيئة العالمية في تقييم آثار مشروعه المعني بإدارة التنمية المستدامة للأراضي، وفي الوقت نفسه يدعم أيضاً العمل الذي تضطلع به لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر في مجال المعايير والمؤشرات.

١٠٧- ومن المقرر أن يكمل خمسة طلبة دوليين (من تونس والسودان والصين ومصر والهند) برنامجاً جديداً للحصول على درجة الماجستير في الإدارة المتكاملة للأراضي في المناطق الجافة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

كاف - البنك الدولي

١٠٨- تتضمن حافظة أنشطة البنك الدولي خارج أفريقيا ١٤ مشروعاً في ١٢ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي وأوروبا وآسيا الوسطى، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتصل حافظة الاستثمارات هذه إلى ٥٩٣,٣٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة كان مبلغ ٥٤١,٥٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة منها عبارة عن قروض مباشرة من البنك العالمي، وكانت مساهمة مرفق البيئة العالمية منها ٥١,٨٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وتركز المشاريع على إدارة الموارد الطبيعية، وعلى مشاركة المجتمعات المحلية، وبناء القدرات والحد من الفقر.

١٠٩- وتشمل هذه المشاريع حفظ الموارد الطبيعية في كل من أذربيجان وألبانيا والبرازيل وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ والإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي في أوروغواي وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرازيل؛ والحراثة المستدامة في البرازيل وفيت نام؛ وإصلاح الإدارة المحلية ودعم التنمية في إندونيسيا، وإغلاق المناجم والتجديد البيئي في بولندا ورومانيا؛ وسداد تكاليف الخدمات البيئية في السلفادور والرصد البيئي في الاتحاد الروسي.

١١٠- وخصص القسط الأكبر من التمويل لبلدان أوروبا وآسيا الوسطى (٣٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة) تليها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمبلغ ١٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ثم بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ بمبلغ ٨٢,٠٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة وأخيراً بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي بمبلغ ٦٦,٣١ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وتخصص هذه المشاريع اعتمادات محددة لتمويل عناصر الإدارة المستدامة للأراضي التي تغطي المواضيع الرئيسية المتمثلة في إدارة الحراثة والأراضي والموارد المائية ذات الأهمية المحورية في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١١١- ويتطلع البنك الدولي إلى مواصلة التعاون والشراكة بشأن هذا البرنامج الذي يكتسي أهمية خاصة.

لام - منظمة الصحة العالمية

١١٢- عملت منظمة الصحة العالمية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مشروع قطري يتعلق بمبادرة تقييم الروابط بين الصحة والبيئة في الأردن. وأجري في إطار هذه المبادرة تحليل تكاليف وفوائد للروابط القائمة بين الفوائد الصحية والبيئية والاقتصادية وتعزيز كفاية المياه. وأسفر هذا التقييم في توافق كبير في الآراء التي أعربت عنها جميع الوزارات الوطنية مفاده أن استثمار دولار واحد في وضع تدابير قوية للحد من التبذير في استهلاك المياه يجلب فوائد إجمالية تقدر قيمتها بما يقارب من دولارين على الأقل. وتبعاً لذلك، يُستخدم هذا التحليل في تعزيز الحجج المؤيدة لحماية البيئة، وحفظ المياه ومنع التصحر في الأردن وفي البلدان ذات الوضع الإيكولوجي المماثل.

١١٣- وتعمل منظمة الصحة العالمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مشروع جديد يدعمه مرفق البيئة العالمية، ويتعلق بوضع مشاريع تجريبية تتناول التكيف الصحي مع تغير المناخ. ومن المقرر أن يستغرق هذا المشروع ما يقرب من أربع سنوات وأن يتطلب ميزانية إجمالية تناهز ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من مرفق البيئة العالمية. والمشروع الآن في مرحلة التصميم وعمله يشمل ثلاثة بلدان لها مناطق صحراوية شاسعة (الأردن وأوزبكستان والصين). وسيعمل المشروع على حماية صحة الإنسان المعرضة إلى عدد من التهديدات ذات الصلة بالمناخ، بما في ذلك التهديدات المرتبطة بتزايد شح المياه والتصحر.

١١٤- وعلى الصعيد الدولي، تُصدر منظمة الصحة العالمية تقريراً يتناول الصحة كمسألة جامعة بين اتفاقيات ريو الثالث. ويوثق التقرير الأخطار الصحية الناشئة عن التوسع من إدارة هذه التعريفات البيئية العالمية، والتي تتراوح بين الإسهال وغيره من الأمراض المرتبطة بمشاكل المياه واحتمال ظهور وتفشي أمراض معدية جديدة. وتزيد هذه التوليفة من الأدلة من تعزيز الحجج الداعية إلى اتخاذ تدابير وطنية لمكافحة التصحر.

ثالثاً - المنظمات الدولية الحكومية الأخرى

ألف- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

١١٥- واصل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة تنفيذ أنشطة خاصة برنامج العمل دون الإقليمي في الجمهورية العربية السورية واليمن. وفي هذا الصدد، قام المركز بالتعاون مع السلطات السورية، باستصلاح ١٠٠ هكتار من السهوب السورية في منطقة الثليثوات، وإنشاء أحاديث كنتورية لغرس الشتلات، وإعداد دراسة هيدرولوجية لتحديد مكان السبرك الزراعية، والقيام بأبحاث عن جمع مياه الأمطار (الماظية والهلالية الشكل) وتنظيم حلقة عمل خاصة بالمنطقة الرائدة لمناقشة المشروع. وفي اليمن، أكمل المركز تدابير جمع المياه بغية استصلاح المصاطب المتردية في حقول المزارعين.

١١٦- وساعد خبراء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة حكومة الجماهيرية العربية الليبية على إعداد برنامج عمل وطني بالإضافة إلى وضع خارطة للتربة في البلاد وقاعدة بيانات خاصة بالتربة. وقدم خبراء المركز أيضاً دعماً للدراسة الاستقصائية للغطاء النباتي في السهوب الأردنية (في صوفا وصبحية وصورا).

١١٧- وشرع المركز في استصلاح الأراضي المتردية في ولاية كردفان من خلال قيامه بدراسات استقصائية للتربة، وبناء حواجز ميكانيكية وزراعة نباتات لتثبيت الكثبان الرملية. وقام المركز أيضاً بدراسة استقصائية للغطاء النباتي في المراعي في السهوب السورية.

١١٨- وفي إطار السنة الدولية الصحارى والتصحر، نظّم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة حلقة عمل بشأن أوضاع وآفاق الصحارى العربية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦.

١١٩- ونظّم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة العديد من الدورات التدريبية للمهندسين العرب المعنيين بقضايا إدارة المناطق القاحلة وشبه القاحلة، ومكافحة التصحر، وتدابير جمع المياه، وإدارة المراعي، وحماية التنوع البيولوجي ونظم رصد تردي الأراضي.

باء - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

١٢٠- قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعدد كبير من الدراسات التي تناولت مواضيع متنوعة على الصعيد الإقليمي، من بينها إدارة الغابات، وإدارة الأراضي والموارد المائية، والري والنباتات الطبية والعطرية.

١٢١- ونظمت المنظمة أيضاً عدداً من البرامج التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن مواضيع تتراوح بين حفظ المراعي واستعمال نظم المعلومات الجغرافية لتقييم التصحر، وحماية البيئة في المناطق المزروعة وحماية الأراضي والموارد المائية.

١٢٢- وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت المساعدات التقنية شكل تطوير للتقنيات التي يستخدمها السكان الأصليون لمكافحة التصحر في البلدان العربية والمساهمة في وضع معايير ومؤشرات لتقييم التصحر في البلدان العربية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٢٣- وقامت المنظمة أيضاً بالعديد من الدراسات على الصعيد الوطني. وتناولت هذه الدراسات مواضيع مثل تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتقنيات تحسين إنتاجية الأراضي المروية وإدماج مبادئ البيئة في التربية الزراعية.

١٢٤- وتناولت الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي نُظمت على الصعيد الوطني مسائل إدارة التربة الرملية، وإدارة المراعي، ومكافحة حرائق الغابات، وزيادة الوعي بشأن التنمية المستدامة وحماية البيئة.

١٢٥- وشملت المساعدة التقنية على الصعيد الوطني تزويد كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين والمملكة العربية السعودية واليمن ببذور أشجار الغابات، ومساعدة الأردن والجمهورية العربية السورية على إعداد برامج العمل الوطنية، وتقديم مساعدات مالية للمشاركين من البلدان العربية لحضور مختلف الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية.

جيم - الوكالة الفضائية الأوروبية

١٢٦- عقب الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، أطلقت الوكالة الفضائية الأوروبية مشروع رصد الصحارى بالتعاون مع اللجان الوطنية لمكافحة التصحر في إيطاليا وتركيا واليونان. ويهدف المشروع إلى تطوير نظام معلومات تشغيلية معياري ومقبول عموماً، وقائم على تكنولوجيا المراقبة الأرضية، وذلك لدعم السلطات الوطنية والإقليمية لبلدان المرفق الرابع في تقديم تقاريرها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي تقييم ورصد التصحر واتجاهاته مع مرور الزمن.

١٢٧- ويهدف هذا المشروع على المدى البعيد إلى دعم الاستخدام العملي للمراقبة الأرضية بين جماعات المستخدمين في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولاسيما في المنطقة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط. وسيعمل المتعاقد على تعزيز مفهوم نظام مراقبة الصحارى لدى جماعات المستخدمين وذلك عن طريق تنفيذ خطة ترويج موجهة لتشجيع المستخدمين وعن طريق إصدار دليل للمستخدم يجوي توجيهات عن كيفية استخدام بيانات المراقبة الأرضية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٢٨- ومن وجهة نظر منهجية، سيستثمر المشروع النتائج العلمية المستنبطة من الأبحاث والمشاريع التطبيقية التي مولها الاتحاد الأوروبي والوكالة الفضائية الأوروبية والبرامج الوطنية للأبحاث والتنمية في السنوات الأخيرة (خدمات إنفاذ المعاهدات عن طريق المراقبة الأرضية (TESEO) - التصحر، ونظام المعلومات المتعلقة بالتصحر لبلدان البحر الأبيض المتوسط (DISMED)، وتقييم تدهور الأراضي في أوروبا المطللة على البحر الأبيض المتوسط (LADAMER)، ومكافحة التصحر في أوروبا المطللة على البحر الأبيض المتوسط: الربط بين العلوم وأصحاب المصلحة (DESERTLINKS)، والتصحر واستخدام الأراضي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MEDALUS)، ومشروع رصد التصحر (DEMON)، وبرنامج RIAD، والعمل المتضافر لدعم برنامج العمل الإقليمي لمكافحة

التصحر في شمالي البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من البرامج). ويهدف المشروع بذلك إلى سد الفجوة بين هذه الأعمال البحثية واسعة النطاق والاحتياجات العملية للمجتمع.

١٢٩- ونُفذت مرحلة تصميم المشروع بالتشاور الوثيق مع جماعات المستخدمين. ويدخل المشروع الآن مرحلته الثانية التي سيجري فيها قدر كبير من عمليات الشرح العملي والمصادقة.

دال - منظمة المؤتمر الإسلامي

١٣٠- دأبت مؤتمرات القمة الإسلامية واجتماعات وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي المعقودة في الآونة الأخيرة على مناقشة ومعالجة مسألة التصحر والجفاف بصورة مستفيضة. وتم التركيز بوجه خاص على دعم الدول الأعضاء المنكوبة بالجفاف والكوارث الطبيعية (انظر القرار رقم ٣٢/١٢ - أقي، الدورة الثانية والثلاثون لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، اليمن، حزيران/يونيه ٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، زادت بعض الدول الأعضاء مساعدتها الاقتصادية والإنسانية للبلدان المتأثرة، لاسيما البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٣١- واعتمدت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في المملكة العربية السعودية في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ برنامج عمل السنوات العشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي ينص على تعزيز التضامن والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويحث البرنامج أيضاً على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المنكوبة بالجفاف والكوارث الطبيعية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٣٢- لقد أثبتت عملية تقديم التقارير الثالثة هذه بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مناطق خلاف أفريقيا أنها عملية مفيدة من حيث كمية وكذلك نوعية التقارير الواردة من هيئات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ومن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، قد يرغب المشاركون في الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في التشديد على أهمية استفادة البلدان الأطراف المتأثرة وشركائها أيضاً من الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات المذكورة أعلاه.

١٣٣- وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومؤتمر الأطراف أن ينظرا أيضاً في مواصلة تشجيع تلك المنظمات التي تشارك مشاركة نشطة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جميع أنحاء العالم على تقديم تقارير إلى الأطراف عن أنشطتها الداعمة لتنفيذ الاتفاقية، وإسداء المشورة، حسب الاقتضاء، بشأن مضمون هذه التقارير وشكلها.

١٣٤- وقد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومؤتمر الأطراف في التشديد على ضرورة أن تواصل الحكومات النظر في المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية بشأن أنشطتها الداعمة لتنفيذ الاتفاقية، وإدراج هذه المعلومات على النحو الواجب في عملياتها الخاصة بصياغة السياسات العامة.